

التخطيط والتنظيم

جدول المحتويات

01 *	التخطيط العمراني
02 *	التنظيم العمراني
03 *	القوانين والتشريعات الसारئة
04 *	الدارة العامة للتنظيم والتخطيط العمراني
05 *	مجلس التنظيم الاعلى
06 *	مستويات التخطيط
07 *	التخطيط المحلي
08 *	المخططات الهيكلية
09 *	اهمية المخطط الهيكلي للمجلس البلدي
10 *	دور وزارة الحكم المحلي في اعداد المخططات
11 *	تحديات المرحلة القادمة

التخطيط العمراني

هي عملية تهدف الى تنظيم استخدامات الاراضي و توزيع الخدمات والبنية التحتية والاستخدام الامثل للاراضي والموارد اهدافها:

- تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة.
- تحسين جودة الحياة في المدن والقرى.
- تنظيم النمو العمراني بما يحد من التوسع العشوائي.
- رفع كفاءة البنية التحتية.
- حماية الموارد الطبيعية والاراضي الزراعية .
- تعزيز التنمية الاقتصادية و توفير مناطق للاستثمار والصناعة.
- تحقيق العدالة في توزيع الخدمات.
- تعزيز السلامة والحد من المخاطر.
- الحفاظ على الهوية العمرانية والتراث.

التخطيط العمراني ليس مجرد اعداد خرائط بل هو اداة لصناعة المستقبل و وسيلة لضمان تنمية متوازنة وتحسين جودة الحياة وتعزيز صمود المدن والبلدات الفلسطينية.

التنظيم العمراني

الطار القانوني والجرائي الذي ينظم البناء واستعمال الارض وفقا لمخططات معتمدة.

الاهمية:

- تنظيم استخدامات الاراضي و منع التعارض بين الانشطة السكنية والتجارية والصناعية.
- الحد من البناء العشوائي.
- توفير بنية تحتية فعالة من طرق ومياه وصرف صحي.
- حماية الاراضي الزراعية والموارد الطبيعية.
- تحسين المشهد الحضري
- ضمان العدالة في توزيع الخدمات.

التنظيم العمراني ليس مجرد اصدار رخص بناء, بل هو عملية ادارة متكاملة للتنمية توازن بين حقوق الافراد والمصلحة العامة وتسهم في بناء مدن وبلدات اكثر استدامة وقدرة على مواجهة تحديات المستقبل وكل قرار تنظيمي تتخذه البلدية اليوم يرسم ملامح المدينة لعقود قادمة.

القوانين والتشريعات السارية

01 قانون الهيئات المحلية رقم (1) لعام 1997.

02 نظام واحكام الاربنية خارج حدود التنظيم.

03 نظام الاربنية والهيئات المحلية رقم (5) لعام 2011 وتعديلاته.

04 قانون تنظيم المدن والقرى والاربنية وتعديلاته (قانون مؤقت رقم 79 لعام 1996).

الإدارة العامة للتنظيم والتخطيط

العمرياني

- توجيه التنمية المكانية
- تنظيم المدن والقرى
- تقديم الاستشارات اللازمة
- وضع أدلة ومعايير التخطيط الحضري
- تطوير سياسات استخدام الأراضي
- المتابعة والرقابة والإشراف
- مراجعة الخطط التنموية المحلية واندماجها مع الإطار العام للتخطيط
- الإشراف الفني والإداري على إعداد المخططات الهيكلية.
- والإشراف الفني في إعداد المخططات الوطنية والإقليمية.

مجلس التنظيم الأعلى

- أعلى سلطة تنظيمية.
- يرأسه وزير الحكم المحلي و ممثلي الوزارات ذات العلاقة.
- إعلان وتوسيع وتعديل مناطق التنظيم للمدن والقرى.
- اعتماد المخططات الإقليمية والهيكلية.
- مصادقة المخططات التنظيمية.
- الغاء و تعديل رخص البناء غير القانونية.
- النظر في الطعون والإسئافات ضد قرارات اللجان المحلية والإقليمية.
- اقرار مسودات القوانين والأنظمة المتعلقة بالتخطيط العمراني والبناء والتنسيب لرفعها لمجلس الوزراء

مستويات التخطيط

المستوى المحلي - مخططات
هيكلية للتجمعات السكنية

3

المستوى الإقليمي -
مستوى المحافظات

2

المستوى الوطني -
المخطط الوطني الشامل

1



التخطيط المحلي

هو الإرادة الرئيسية للبلديات لإدارة التنمية داخل حدود الهيئة المحلية وتهدف إلى تحديد رؤية مستقبلية للمدينة وتنظيم استخدامات الأراضي وشبكات الطرق و مواقع الخدمات

دور المجلس البلدي في التخطيط المحلي:

- وضع رؤية تنموية واضحة للمدينة.
- اعتماد الخطط والموازنات.
- مشاركة المواطنين في اعداد الخطط.

المخططات الهيكلية

وثيقة تخطيطية و قانونية تحدد الرؤية المستقبلية للمدينة وتنظم استخدامات الاراضي و شبكات الطرق و مواقع الخدمات و المرافق العامة ومناطق التوسع العمراني خلال فترة زمنية محددة.

اهدافه:

- تنظيم النمو العمراني بصورة متوازنة.
- تحديد استخدامات الاراضي.
- توفير اراضي للمرافق العامة.
- توصية الاستثمارات نحو المواقع المناسبة.
- الحد من البناء العشوائي.
- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اهمية المخطط الهيكل للمجلس البلدي

- المرجعية الاساسية لاتخاذ القرارات العمرانية.
- ترتيب اولويات المشاريع والاستثمارات.
- منع النزاعات المتعلقة باستخدامات الاراضي.
- العدالة والشفافية في منح التراخيص.

المخطط الهيكلية ليست خريطة تعلق على الجدار بل هو خارطة طريق نحو مستقبل المدينة, و مرجع قانوني يوجه التنمية ويحفظ حقوق المواطنين و يضمن حسن استثمار الاراضي

دور وزارة الحكم المحلي في اعداد المخططات

- اعداد و تحديث المخططات الهيكلية لمئات التجمعات الفلسطينية في مختلف محافظات الضفة.
- توسيع نطاق التخطيط ليشمل التجمعات الواقعة في مناطق (ج) رغم التحديات والقيود.
- تطوير قواعد بيانات مكانية و استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لدعم التخطيط
- تعزيز المشاركة المجتمعية في اعداد واعتماد المخططات
- التنسيق مع الشركات المحلية والدولية لتوفير الدعم الفني والمالي لقطاع التخطيط
- تطوير أنظمة الكترونية لخدمات التخطيط و اصدار رخص البناء ضمن جهود التحول الرقمي
- مواءمة السياسات الوطنية مع اولويات التنمية المحلية.

تحديات المرحلة القادمة

التحدي الأول

استكمال تحديث المخططان القديمة.

التحدي الثاني

تشريع اجراءات اعتماد المخططات.

التحدي الثالث

توسيع التحول الرقمي في خدمات التنظيم والبناء

التحدي الرابع

تعزيز التكامل بين التخطيط المحلي والاقليمي والوطني

التحدي الخامس

بناء قدرات البلديات والكوادر الفنية